بعد كلمة سموه التي وضع فيها النقاط على الحروف

نواب : خطاب نائب الأمير .. «خارطة طريق» لحل الكثير من القضايا العالقة

محمد الدلال

أحمد الفضل

- الدلال : تضمن الحزم والحكمة وتقدير المصلحة العامة فيما يتعلق بتسريبات وسائل التواصل الاجتماعي
- هناك مشاورات ستتم بين عدد من النواب لتقديم اقتراح بقانون بشأن تنظيم عمل جهاز أمن الدولة
- الفضل: ما جاء في خطاب سمو نائب الأمير يتطلب تعاون السلطتين لوضع حد للحسابات الوهمية ومثيري الفتن
- سمعًا وطاعة لكل توجيه أتى في كلمتكم السامية ونستشعر الأوضاع الحساسة التي تمر بها الكويت
- محمد المطير: كلمات سموه واضحة وسديدة .. والدور على رئيس الحكومة لترجمتها

بعد خطاب سمو نائب الأمير ولي العهد ، والذي وضع النقاط على الحروف في عدة مسائل تهم الوطن والمواطنين ، كان للنواب ردة فعل في الاستجابة للخطاب .

وثمن النواب ما جاء بالخطاب ، مؤكدين أنه وضع خارطة طريق أمام الجميع ، وحزما سيضع حدا للعديد من المشكلات والقضايا في الأيام القادمة.

في هذا السياق ثمن النائب محمد الدلال ما تضمنه خطاب سمو نائب الأمير وولي العهد من توجيهات، كاشفًا عن مشاورات ستتم بين عدد من النواب لتقديم اقتراح بقانون بشأن تنظيم عمل جهاز أمن الدولة.

وقال الدلال في تصريح بمجلس الأمة أمس إن خطاب سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد تضمن الحزم والحكمة وتقدير المصلحة العامة، فيما يتعلق بما شهدته وسائل التواصل الاجتماعي من تسريبات تجاوزت أحكام الدستور والقانون وانتهكت خصوصيات الناس والأفراد في جهاز أمني مهم جدًا وحساس.

وأكد أن خطاب سموه وضع النقاط على الحروف في عدد من القضايا المهمة، من بينها التأكيد على سيادة القانون وعدم وجود أحد فوق المساءلة أيًا كان مسماه أو عائلته أو تبعيته، مثمنًا ما تضمنه الخطاب بقوله " شكرًا يا سمو نائب الأمير ولي العهد على توجيهاتك وخطابك " .

وأضاف أن من بين النقاط المهمة التي تضمنها الخطاب الطلب من السلطتين أن تتحملا المسؤوليات وتتخذا الإجراءات التي تحفظ حقوق الناس، داعيًا الحكومة ومجلس الأمة إلى التعاون لإصدار قانون خاص وجديد لأمن الدولة.

وقال الدلال " يجب أن يعرف الشعب الكويتي أنه لا يوجد قانون ينظم عمل جهاز أمن الدولة، مشيرًا إلى أن ما ينظم عملها هو قانون إنشاء وزارة الداخلية وقرار داخلي ينظم الإدارات الداخلية في وزارة الداخلية بقرار من وزير الداخلية الذي حدد الصلاحيات والمهام والأدوار منذ قيام وزاره الداخلية حتى الآن " .

وأضاف أن هناك العديد من التجارب الدولية والعربية التي تضع ضوابط لعمل جهاز أمن الدولة مع مراعاة المقومات والمبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان والأفراد وطريقة عمله في متابعة وحماية الدولة وأفرادها من الأخطار.

وأشار الدلال إلى أنه بعد الأحداث الأخيرة فإنه آن الأوان ألا يترك جهاز أمن الدولة إنما يعطى أهمية ويكون هناك متابعه مساءلة ومراقبة لدوره في حدود الدستور ولقانون دون أن يوثر ذلك على عمله في حفظ أمن الكويت.

وتابع الدلال أن دور الحكومة والمجلس يأتي في إعادة غربلة هذا الجهاز وإعادة تقييمه وترتيب أوضاعه ووضع ضوابط لآلية تسلم القيادات المناصب فيه بحيث تكون قيادات مسؤولة تحمي حقوق الناس وخصوصيات الناس ولا تنتهكها حتى يثق المواطنون بالدولة والأجهزة الأمنية التابعة لها.

من جهته أكد النائب أحمد الفضل على المضامين التي جاءت في خطاب سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، داعيًا السلطتين لوضع حد للحسابات الوهمية والحسابات الإخبارية المثيرة للفتن.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس "سمعًا وطاعة لكل جملة ولكل توجيه أتى في كلمتكم السامية "، مضيفا "نستشعر كما استشعر سموه الأوضاع الخطرة والحساسة التي تمر بها دولة الكويت ولا أدق من توصيف سموه لذلك بتذكيره بتحذيرات سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وأوضح أن سمو الأمير أرجعه الله سالمًا معافى إلى أرض الوطن حذر مرارًا وتكرارًا من خطورة انحراف بعض وسائل التواصل الاجتماعي وما تشكله من معاول هدم وتخريب لبنيان مجتمعنا وقيمه الفاضلة وما تحفل به من افتراءات وإثارة للفتن وإشاعة روح الإحباط والتشاؤم وإطلاق الاتهامات دون دليل" .

وأكد الفضل وجوب الإسراع بترجمة التوجيه السامي للقضاء على ما أسماه سمو نائب الأمير " أشباح الفتن " حفاظًا على أمن البلد وصيانة المجتمع.

واعتبر أن "الحسابات الإخبارية مبحث آخر يجب البحث فيه بالإضافة إلى الحسابات الوهمية"، مشيرًا في هذا الصدد إلى تقديم قانونين بشأن الحسابات الوهمية والحسابات الإخبارية ليس لغرض تكميم الأفواه إنما لغرض تنظيمها" .

وأكد الفضل دعمه لكل ما يؤدي إلى تعزيز الحريات، مشددًا على أن موضوع الحسابات الوهمية يحتاج إلى تنظيم وليس إلغاء احترامًا لحق أفراد المجتمع، وفي الوقت ذاته وضع حد للإشاعات ونشر المعلومات المغلوطة.

وأشار إلى تأثير الحسابات الوهمية وأخبار وسائل التواصل الاجتماعي، مؤكدًا بالقول إنها " عصفت بديموقراطيات عريقة وساهمت بوصول رؤساء إلى مناصبهم، كما ساهمت في خروج دولة ضخمة مثل بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وبين الفضل أن سمو نائب الأمير حذر من المخاطر الموجودة مما يستدعي أن نكون سباقين في وضع الحلول لها قائلًا " سمعًا وطاعة يا سمو نائب الأمير وسمو ولي العهد وكلامك يمثلنا ويعبر عن توجهاتنا حتى قبل أن نسمعه"، مؤكدًا أن ما " أتى في كلمة سموه هو تأكيد على توجهنا السابق وعلى استراتيجيتنا في محاربة مثل هذه الحسابات المضللة للرأي العام" .

بدوره قال النائب محمد المطير إن كلمات سمو نائب الأمير، واضحة ألفاظها، سديدة معانيها. وأضاف: إن الدور الآن على سمو رئيس الوزراء لترجمتها عمليا. وزاد بقوله: ان أول إجراءات رئيس الوزراء يجب أن تكون إبعاد كل من وجوده في الحكومة سيفقد الشعب الثقة بإجراءاتها، لأنه سبب المشكلة وأصل بقائها، فكيف سيقتنع الشعب أنه أهل للتصدي لها؟

محمد المطير

هنأ نظيره في أوكرانيا بالعيد الوطني

الغانم وجه الدعوة لعقد جلسة خاصة للتصويت على طلب طرح الثقة بالصالح .. غداً

مرزوق الغانم

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الدعوة إلى عقد جلسة خاصة غدا للتصويت على طلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

وكان مجلس الأمة قد ناقش الاستجواب الموجه من النائب شعيب المويزري إلى وزير الداخلية في جلسة 18 أغسطس الجاري، وعقب المناقشة قدم 10 نواب طلباً بطرح الثقة بالوزير.

والنواب الموقعون على الطلب هم محمد هايف وثامر السويط وعبدالكريم الكندري ومحمد المطير ونايف المرداس العجمي وشعيب المويزري وحمدان العازمي وخالد العتيبي وعادل الدمخي وعبد الله فهاد العنزي.

من جهة أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية أوكرانيا الصديقة ديميتري رازومكوف وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

تصوت على تقريرها غدا

«الشباب والرياضة» أنهت مناقشة «الاحتراف والاستثمار الرياضي»

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية

استكملت لجنة الشباب والرياضة في اجتماعها أمس مناقشة تقريرها المتضمن مشروعًا بقانون واقتراحات بقوانين في شأن الرياضة فيما يتعلق بالاستثمار والاحتراف على أن تصوت على التقرير في اجتماع يعقد غدا الثلاثاء.

وأوضح رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح بمجلس الأمة أن اجتماع اليوم "أمس" كان مخصصًا للتباحث ومناقشة القانون مع ممثلي اللجنة الأولمبية الكويتية بعدما استقصت اللجنة آراء الاتحادات المعنية.

وأضاف الفضل أن الاجتماع المارثوني شهد تبادل وجهات النظر في بعض الأمور التي تحسن من القانون، وانتهى إلى اتفاق اللجنة مع اللجنة الأولمبية على تأخير التصويت لمدة يومين حتى ورود الكتاب النهائي من اللجنة الأولمبية بعد هذا الاجتماع.

وأوضح أن اجتماع أمس شهد توافقًا بين الطرفين في عدد من الأمور كما تم مناقشة أمور جوهرية من بينها ما يتعلق بالاشتراطات التي يجب توافرها فيمن يتولى المناصب، مؤكدًا أن مناقشة تلك الأمور من النقاط الأساسية لخروج قانون متكامل وناجح.

وقال الفضل إنه سيقوم بشرح القانون وآراء الجهات المختلفة يوم الثلاثاء بعد الانتهاء من التصويت عليه، إضافة إلى نشر فيديوهات توضيحية للقانون وتركيبته والمبادئ التي اعتمد عليها لتسيير الشركة التي ستدير الدوريات المحترفة.

وأعرب عن تفاؤله في الخروج بقانون متكامل يسعد الجماهير الرياضية بالموافقة على هذا القانون، لافتًا إلى أن هناك مجالا في القانون يسمح بإضافة متطلبات جديدة أو حذف متطلبات أخرى أو تغييرها بما يساعد على تحقيق الهدف منه بالخروج من الهواية إلى الاحتراف.

لاجتماعها غداً

«المالية» البرلمانية ترجئ التصويت على تعديلات قانون «التسوية الوقائية»

- الهاشم : اللجنة تلقت تعديلات قانونية فنية مالية وهيكلية على القانون

أرجأت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس التصويت على التعديلات المقدمة على مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة المالية وإشهار الإفلاس الذي تم التصويت عليه مداولة أولى في الجلسة الماضية، إلى الاجتماع المقبل للجنة للغد.وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح عقب الاجتماع ، إن اللجنة تلقت تعديلات قانونية فنية مالية وهيكلية على القانون ، موضحة أن هذه التعديلات نيابية وركزت على الصياغة والتعريفات والأمور القانونية فيما يخص المدد كفترة التظلم وطريقة تقديم الشكوى والتظلم.

وأكدت أن قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة المالية وإشهار الإفلاس"ثقيل ودسم" ويحوي ٣٠٨ مواد ، لافتة إلى أن اجتماع اللجنة اليوم كان "فرعيا" وحضره وزير التجارة والصناعة خالد الروضان و النائبان بدر الملا ومحمد الدلال.

وأضافت الهاشم إن اللجنة ارتأت تأجيل التصويت على التعديلات إلى الاجتماع المقبل للجنة غدا بعد جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بوزير الداخلية، مبينة أنه سيتم التصويت على القانون مادة مادة ، ومن ثم يدرج على جدول أعمال الجلسة المقررة أول شهرسبتمبر المقبل.

صفاء الهاشم